THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

كلمة

الدكتور فيصل المقداد

المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية

أمام

المناقشة العامة

للدورة الستين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في ٢٣ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥

الرجاء المراجعة أثناء الإلقاء

السيد الرئيس

يطيب لي أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومما لا شك فيه أن خبرتكم المشهود لها في العمل الدولي، وخاصة في منظومة الأمم المتحدة، هي ضمان لنجاح عملنا. ولا يفوتني أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا وتقديرنا للجهود التي بذلها سلفكم السيد جون بينغ، وزير خارجية الغابون لإنجاح مداولات الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

ويسعدني أن أعبر عن امتناننا للجهود التي يبذلها السيد كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تنفيذ قرارات المنظمة، وتحقيق الأهداف الواردة في ميثاقها.

السيد الرئيس

خلال ستين عاماً من وجودها، شهدت الأمم المتحدة نقاشات حادة وخلافات مريرة. إلا أن هذه المنظمة مازالت منبراً للحوار بين الأمم حول كيفية بناء عالم آمن. وفي الوقت الذي نتفق فيه مع آخرين حول الحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة وأخذ التطورات الدولية الجديدة بعين الاعتبار، إلا أننا نؤكد أن هذه العملية يجب أن تكون بناءة، تأخذ بعين الاعتبار الدروس التي تعلمناها والخبرات الإيجابية التي حققتها الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه العملية يجب أن توحدنا، وألا تفرقنا. ومن خلال اتفاق واسع يمكن لنا أن نعزز سلطة وشرعية الأمم المتحدة وقدرتها على الاستجابة بشكل فعال لتحديات القرن الحادي والعشرين.

علينا أن لا ننسى أن هذه المنظمة هي منظمتنا جميعاً وليست لأية جهة واحدة بشكل خاص، وعلينا أن نمتلك الحكمة للحفاظ عليها للأجيال القادمة.

السيد الرئيس

قبل خمس سنوات مضت اعتمدنا إعلاناً رسمنا فيه رؤية للمجتمع الدولي في الألفية الجديدة. وللأسف، فإن الحقيقة والوثائق تظهر أن النتائج لم ترق إلى حجم التوقعات. فلم تتحقق الأهداف التي تم تحديدها، ومازال الفقر والجوع والأمراض المعدية تجتاح العالم، ومازال التوتر والاحتلال الأجنبي يهددان الأمن الدولي فضلاً عن تعطيل التنمية لسكان المناطق الخاضعة للاحتلال، أما الفشل في نزع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي فإنه يجلب الخوف والتهديد للسلام. ولم يعد من الممكن تأخير إصلاح النظام الاقتصادي العالمي. كما لا ينبغي أن ينحصر الإصلاح في هذه المنظمة الدولية فحسب، بل يجب أن يمتد إلى جميع المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، وخاصة تلك التي تساهم في صناعة القرار الاقتصادي. إن الطريق الأساسي للتقدم يكمن في الإنصاف والمساواة والمشاركة الديمقراطية، ويجب أن تكون مؤسسات بريتون وودز، التي تؤثر قراراتها بشكل فعال على الحياة في دولنا، المرشحة الأولى للإصلاح الذي طال انتظاره. كما نذكر بهذا الصدد بالتوصية التي صدرت عن العديد من قمم الشمال والجنوب على حد سواء والتي تنص على حق الدول النامية في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بدون عوائق وبعيداً عن فلسفة التسييس. وفي هذا المجال، ونحن نتحدث عن التنمية فإنه لمن دواعي سرورنا الإشادة بالنتائج الهامة التي تمخضت عنها القمم التنموية الثلاث التي عقدت في الأشهر الخمسة المنصرمة وهي القمة الأفروآسيوية والقمة العربية الأمريكية الجنوبية وقمة الجنوب الثانية، وتأكيد رفضها لسياسة العقوبات أحادية الجانب لمخالفتها الصريحة لمبادىء الميثاق والقانون الدولي ولأخطارها الكبيرة على الخطط التنموية ومسيرة الإصلاح في البلدان المستهدفة.

السيد الرئيس

لقد دار الحديث الأساسي في الاجتماع رفيع المستوى حول موضوع إصلاح عمل الأمم المتحدة، ولا نعتقد أن عملية الإصلاح ستكون مكتملة إذا لم تأخذ بعين

الاعتبار عدم تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ قراراتها المتعلقة بالصراع العربي — الإسرائيلي، لأسباب لا يجهلها أحد. وتتمثل هذه الأسباب بشكل أساسي بتقديم البعض لدعم سخي وحماية لا حدود لهما للعدوان الإسرائيلي على الدول العربية ولاستمرار احتلالها للجولان السوري وللأراضي الفلسطينية ولما تبقى من الجنوب اللبناني. لقد أعلنت سورية أن سحب المستوطنين والقوات الإسرائيلية من غزة خطوة أولى بكل تأكيد، لكن هذا وحده لا يكفي للسلام. إن المطلوب هو تطبيق كافة قرارات الأمم المتحدة وقيام دولة فلسطينية مستقلة، وعودة الجولان المحتل واللاجئين. وهنالك محاولات لا تهدأ من الجانب الإسرائيلي بشكل خاص، ومن يدعمه لتصوير هذا الإنسحاب على أنه إنجاز هائل ومؤلم في نفس الوقت. إلا أن هؤلاء ينسون أو بالأحرى يتناسون أن احتلال اسرائيل المؤلم لقطاع غزة كان مستمراً منذ ما يزيد عن ثماني وثلاثين عاماً عانى خلالها أهلنا في قطاع غزة بشكل خاص من ويلات الاحتلال وممارساته اللاإنسانية. كما أن هذا الاحتلال البغيض مازال يجثم على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية بما في ذلك القدس، وعلى مواطنينا وأرضنا السورية المحتلة في الجولان. وكما أكدت العديد من الوفود في بياناتها أمام هذه الدورة، فإنه مطلوب من الأسرة الدولية أن تكون حذرة وأن تطالب بأن يكون الإنسحاب من غزة انسحاباً تاماً من الأرض والبحر والجو كي يمكن اعتباره انسحاباً تاماً. كما أنه لا يجب القبول بأن يكون هذا الإنسحاب غطاء لاستمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية والقدس الشرقية، وبقاء المستوطنات في تلك الأراضي وكذلك جدار الفصل حيث أكدت جمعيتنا العامة تأييدها لفتوى محكمة العدل الدولية بعدم شرعيته، ورفضت إسرائيل ذلك.

لقد اعتمد مجلس الأمن القرار ٤٩٧ لعام ١٩٨١ والذي اعتبر القرار الإسرائيلي بضم الجولان باطلاً ولاغياً. كما أصدرت الجمعية العامة عشرات القرارات التي أدانت جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بهدف تغيير طبيعة الجولان السوري المحتل ومركزه القانوني واعتبرتها باطلة ولاغية وتشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاتفاقيات جنيف. وفي تحد منها لقرارات الشرعية الدولية طردت إسرائيل حوالي نصف مليون سوري من

أراضيهم، وتعتقل العشرات من أبنائه، مضى على اعتقال بعضهم أكثر من ثلاثين عاماً، ومازالت تدعو إلى بناء المزيد من المستوطنات في الأراضي السورية المحتلة. والسؤال المطروح هو أنه إذا كانت إسرائيل تدعي أن سحب مستوطنيها أمر مؤلم، وإذا كانت صادقة في رغبتها بتحقيق السلام في المنطقة، فلماذا تستمر حكومتها في بناء المستوطنات وجلب المستوطنين إلى الأراضي العربية السورية والفلسطينية المحتلة؟

لقد بذلت سورية كل جهد ممكن من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، واستمرت في إعلان استعدادها لاستئناف عملية السلام دون شروط آخذين بالاعتبار أن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ليست شروطاً مسبقة، إلا أن كل هذه الجهود ذهبت هباءً نتيجة لأطماع إسرائيل وتحديها للشرعية الدولية. ومن هنا نود أن نؤكد أن السلام الذي تتطلع إليه الأسرة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا إذا انصاعت إسرائيل لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام، وقبلت بالمبادرة التي طرحتها الدول العربية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وتم التأكيد عليها في قمتي تونس والجزائر.

السيد الرئيس

إن الأسرة الدولية تتابع الأوضاع المأساوية التي يمر بها العراق الشقيق نتيجة لاحتلاله ومحاولات تفتيت وحدة أرضه وشعبه. ونحن الآن أمام وضع مأساوي قاد إلى مقتل الآلاف من أبناء العراق الأبرياء وإلى تدمير البنية التحتية لهذا البلد الشقيق. وانطلاقاً من حرصنا على وقف نزف الدماء فإننا اتخذنا العديد من الإجراءات التي شكلت عبئاً على مواردنا حيث نشرت سورية الآلاف من جنودها على طول الحدود العراقية — السورية، كما قمنا بتوقيف عدد كبير من الذين حاولوا التسلل إلى العراق، وفي مقابل ذلك لم يقم الذين يسوقون التهم ضد سورية طيلة الوقت بتحمل مسؤولياتهم بوضع رقابة فعالة على الحدود من الجانب الآخر، لأن المسؤولية

مشتركة بين البلدين المتشاطرين للحدود. وبالرغم من وعد البعض بمساعدتنا وتقديم معدات تقنية لمراقبة الحدود فإنهم لم يفوا بالتزاماتهم. وتدين سورية الأعمال الإرهابية التي وقعت وتقع في جميع أنحاء العراق ويذهب ضحيتها عدد كبير من المواطنين المدنيين الأبرياء، وتؤكد أن الحفاظ على وحدة العراق أرضاً وشعباً يتطلب في هذه الظروف الدقيقة التمسك التام بالوحدة الوطنية بين كافة فئات وشرائح الشعب العراقي. وتدين سورية أيضاً كافة الدعوات التي تستهدف إشعال الفتن والاقتتال بين أبناء الشعب العراقي الواحد والتي تقف وراءها قوى مشبوهة تهدف إلى زرع الفوضى وقتل الأمل وزيادة المعاناة المتفاقمة هناك. وسوف تستمر سورية بدعم العملية السياسية في العراق ليتمكن العراق والعراقيون من تجاوز محنتهم وممارسة حقهم في تقرير المصير في إطار عراق موحد آمن ومزدهر.

السيد الرئيس

تشعر سورية بالارتياح للاهتمام الذي تبديه منظمتنا الدولية ودولها الأعضاء بمحاربة الإرهاب والقضاء عليه. وأجد من الضروري أن أؤكد أن سورية كانت من أوائل البلدان التي عانت من الإرهاب وكافحت من أجل استئصاله ووضع حد له. وسورية تؤكد من على هذا المنبر استمرار تعاونها مع جميع الدول للقضاء على الإرهاب، وتطبيق كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما وقعت سورية وصادقت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالإرهاب، والتي كان آخرها توقيع سورية على اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي وذلك في اليوم الأول من فتح باب التوقيع عليها بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر الجاري. إن سورية تؤكد أنه من الهام جداً عدم الخلط بين الإرهاب الذي نكافح ونتعاون بكل إخلاص للقضاء عليه، وبين النضال العادل للشعوب من أجل التحرر والاستقلال وإنهاء الاحتلال الأجنبي، وهو الحق الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة والذي تتمسك به معظم الدول الأعضاء في منظمتنا الدولية. كما كانت سورية السباقة لطرح مبادرة في عام ١٩٨٦ لعقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة لتعريف الإرهاب ومعالجة أسبابه وجذوره.

السيد الرئيس

لقد أثبتت النتيجة التي تمخض عنها مؤتمر المراجعة لاتفاقية حظر الأسلحة النووية الذي انفض عقده منذ أشهر خلت ضرورة إعادة تركيز الجهد الدولي على نزع الأسلحة النووية وتحقيق عالمية الاتفاقية. إن الواقع يشير بشكل واضح إلى أهمية العودة إلى مبدأ التعددية الدولية، وتفعيل الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف الناظمة لمسائل نزع السلاح. ومهما يكن الأمر، يبقى الشرق الأوسط منفرداً بواقع يثير القلق والاستهجان في آن معاً. فإسرائيل ماتزال تنفرد ببرنامج نووي عسكري خطير خارج أي إطار دولي وترفض الانضمام إلى اتفاقية حظر الإنتشار النووي، في حين أن جميع دول المنطقة أطراف في الاتفاقية ويلتزمون بروحها ونصها.

وهنا لا بد من التذكير مرة أخرى بالمبادرة التي تقدمت بها سورية باسم جميع الدول العربية أمام مجلس الأمن يوم ٢٠٠٣/١٢/٢٩ لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية من منطقة الشرق الأوسط تمهيداً لإعلانها منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية الأخرى وضمان عدم انتشارها.

السيد الرئيس

يشهد بلدي سورية عملاً دؤوباً يهدف إلى إجراء إصلاحات شاملة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وقد اعتمدت خطة سورية في مجال التنمية البشرية على الأهداف الإنمائية للألفية، بحيث أصبحت أهداف الخطة هي أهداف مرحلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقوم استراتيجية الحكومة السورية على الأسس والمبادئ التشاركية في عملية التنمية التي يجسدها مفهوم الشراكة التنموية الفاعلة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. وتسعى سورية في هذا المجال إلى تطوير الاستثمارات الداخلية، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وتعزيز البنية التحتية، وتحسين كفاءة المؤسسات، والقضاء على الهدر ومحاربة الفساد. وقد صدرت مؤخراً تقارير هامة تم إعدادها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنها

تحليل الاقتصاد الكلي، وتقرير عن الفقر، وتقرير التنمية الوطني، وتقرير أهداف الألفية، وتقرير التنمية البشرية حول التعليم. كما تقوم سورية بإيلاء العناية والاهتمام المطلوبين لتمكين المرأة من ممارستها لدورها وتعزيز حقوقها، وإيلاء الاهتمام الكامل للطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة والمعوقين وضمان مستقبلهم.

السيد الرئيس

تدعم سورية إصلاح مجلس الأمن الهادف إلى تحسين أساليب عمله بما في ذلك تحقيق مزيد من الشفافية فيها. وكما أكدنا سابقاً، فإننا نؤكد على أهمية تمثيل كافة الأقاليم فيه بشكل عادل من خلال توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة، وضرورة أن يتم تمثيل الدول العربية بمقعد دائم في أي توسيع لعضوية المجلس.

وتبقى إفريقيا في مركز اهتمام سورية أيضاً فبدون الاستقرار في إفريقيا سوف لن يكون هنالك تنمية حقيقية في العالم. ويدعو إعلان القمة إلى بذل جهود كافية لتحقيق الحاجات الخاصة لإفريقيا. ونعتقد أن ذلك ضروري وصحيح. ولا نعتقد أن مجلس الأمن يستطيع حل مشاكل إفريقيا من خلال عقد مزيد من الاجتماعات حولها، بل أن الأهم من ذلك هو إنجاز الأعمال الملموسة للاستجابة لصوت إفريقيا واحترام وجهة نظرها وأخذ اهتماماتها بعين الاعتبار. ونشيد في هذا المجال بما يقوم به الاتحاد الإفريقي من وساطات ومساع حميدة لحل الأزمات في إفريقيا.

السيد الرئيس

يقف عالمنا المعاصر والدبلوماسية المتعددة الأطراف التي تمثلها الأمم المتحدة على عتبة مرحلة جديدة، فلنرتق جميعاً إلى مستوى التحديات التي نواجهها كي نضمن للبشرية مستقبلاً ينعم بالأمن والسلام والاستقرار.

وشكراً ،،،